التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

في ميزان الانجازات و التحديات الاقليمية

د. بوشول السعيد
جامعة حمه لخضر الوادي

د. نذير غانية
جامعة حمه لخضر الوادي

أ.سعاد جرمون
جامعة حمه لخضر الوادي

الملخص:

يعيش العالم عصر التكتلات، والتجمعات الاقتصادية، وذلك بهدف تنمية، ، وهو ما دعى الكثير من الدول المتقدمة، والنامية إلى المزيد من التكتل الاقتصادي لتشكيل قوى اقتصادية عملاقة للحفاظ على قوة أوضاعها الاقتصادية، وزيادة صلابتها، وفاعليتها، ومن أهم الأمثلة على ذلك نجد الاتحاد الأوربي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، تكامل الاقتصادي الخليجي ، سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية يضم المجلس في عضويته ست دول : المملكة العربية السعودية ، قطر ، الكويت ، البحرين ، سلطنة عمان . انطلاقاً من العلاقات المميزة بين دول المجلس والسمات المشتركة والأنظمة المتشابهة، وإيماناً بأهمية التعاون والتنسيق فيما بينها، تم إنشاء مجلس التعاون في شهر مايو عام 1981م . وبمرور سبعة وثلاثون عام على هذه التجربة فإنها لم تحقق ما حققته التجارب المتزامنة معها والخصوص في المجال التكامل الإقتصادى ، إلا أن إن وجود المجلس في التحديات الاقليمية (حرب الأهلية المستمرة في سوريا ، الاوضاع في اليمين ، أزمة قطر) يحتم عليه إشكالية التعاون لمواجهة الأزمات المحيطة .

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي ، دول مجلس التعاون الخليج العربية ، التحديات الاقليمية.

Abstract:

The world is living in an era of blocs and economic gatherings, with the aim of developing, which is why many developed and developing countries have called for more economic blocs to form giant economic forces to maintain their economic strength, increase their hardness and efficiency. , The North American Free Trade Agreement (NAFTA), and the Gulf Economic Integration (GAFTA). In this paper, we will attempt to highlight the experience of the Gulf Cooperation Council (GCC), which includes six countries: Saudi Arabia, Qatar, Kuwait, Bahrain and the Sultanate of Oman. Based on the special relations between the GCC countries, common features and similar systems, and believing in the importance of cooperation and coordination among them, the GCC was established in May 1981. However, the presence of the Council in the regional challenges (the ongoing civil war in Syria, the situation on the right, the crisis in Qatar) necessitates the problem of cooperation to confront the surrounding crises.

Key Words : Economic Integration, Gulf Cooperation Council Countries, Regional Challenges.

تمهيد:

في ظل التحديات المستجدة على الساحة الاقتصادية الدولية ، وبروز مفاهيم اقتصادية جديدة من خلال بروز ما يسمى بالتكتلات الإقليمية التي تمثل صورة عن التكامل الاقتصادي ، ولقد اختارت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا الخيار ضمن خيارات أخرى ، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي إيمانا منها بأهمية هذا التكتل اقتصاديات ومن هنا جاء النظام الاساسي للمجلس الذي أقر في دولة الامارات العربية المتحدة بتاريخ 25 ماي 1981 م ، وظل العمل الاقتصادي المشترك المتمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة 1983م إلى حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة 2001م التي عملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل، فمنذ ذلك الوقت حضي التكامل الاقتصادي باهتمام كبير تجسد هذا الاهتمام في القرارات والانجازات تبرز ما تحقق على صعيد التكامل الاقتصادي ، التي تحققت من قيام الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة على أمل الاتفاق على تفعيل الاتحاد النقدي لاحقا .

في ضوء ما سبق ، تتلخص مشكلة البحث ضمن السؤال التالي : ما مدى التقدم الذي احرزته الدول الخليجية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التحديات الراهنة ؟

وللاجابة على اشكالية البحث سوف نتطرق إلى النقاط التالية :

1- التكامل الاقتصادي وقفة مفاهيمة ؛
2- مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ؛
3- الوحدة التكاملية الخليجة في ظل التغيرات الاقليمية .

سنحاول الاجابة على الإشكالية وفقا للمحاور التالية :

أولا: التكامل الاقتصادي وقفة مفاهيمة .

-مفهوم التكامل الاقتصادي .

يعرفه الاستاذ بيلا بلاسا على أنه " عملية وحالة " ، فبوصفه عملية فأنه يشمل الإجرات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على انه حالة فانه في الامكان ان تتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية " [i] .

ويرى جان تنبرجن أن التكامل الاقتصادي أنه عبارة عن ايجاد أحسن السبل " الأطر " للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات امام هذا التعاون " [ii] .

كما يشير مصطلح التكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي إلى " العملية التي يتم بمقتضاها غزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمروكية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات المختلفة لتصبح في الاخير كلا واحد [iii] . "

2.مراحل التكامل الاقتصادي .

يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل ، كلما زاد الانتقال من مرحلة لآخرى زاد التخفيف الأدنى للقيود الموجودة بين الدول المتكاملة وصولا إلى إلغائها نهائيا .

1.2منطقة التجارة الحرة " Free Trade Area" .

تتسم منطقة التجارة الحرة بأنها " كل تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول ، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة ، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة" [iv] .

2.2الاتحاد الجمركي Customs Union .

تمثل هذه المرحلة درجة أعلى من التكامل الاقتصادي من مرحلة منطقة التجارة الحرة ، يتضمن الاتحاد الجمركي إعفاء واردات الدول الأعضاء من الرسوم والضرائب الجمركية، وإزالة كافة الحواجز الجمركية مع الاحتفاظ بتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي [v].

ومن أهم الكتاب الذين تناولوا موضوع الاتحاد الجمركي ، فاينر وهو اول من تناول موضوع الاتحاد الجمركي بالبحث والتحليل[vi] .

3.2السوق المشتركة Common Market.

يأتي مفهوم السوق المشتركة ليعبر عن درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة كبيرة من الأهمية , إذ يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج , وإلا ترتب على اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققه في الواقع [vii] .

3. الاتحاد الاقتصادي والاتحاد النقدي .

يتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي [viii] :

1. إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتوحيد التعريفة الجمركية قبل الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول ؛
2. إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين دول الأعضاء ؛
3. تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية ، النقدية والمالية للدول الأعضاء .

يتضمن الاندماج الاقتصادي كما يوضحه الشكل رقم 01 ما يلي :

1. توحيد السياسات الاقتصادية كافة ؛
2. إيجاد سلطة إقليمية عليا ؛
3. عملة موحدة تجرى في التداول عبر دول المنطقة المتكاملة ؛
4. جهاز إداري موحد لتنفيذ هذه التدابير .

الشكل رقم (01): مراحل التكامل الإقتصادي .

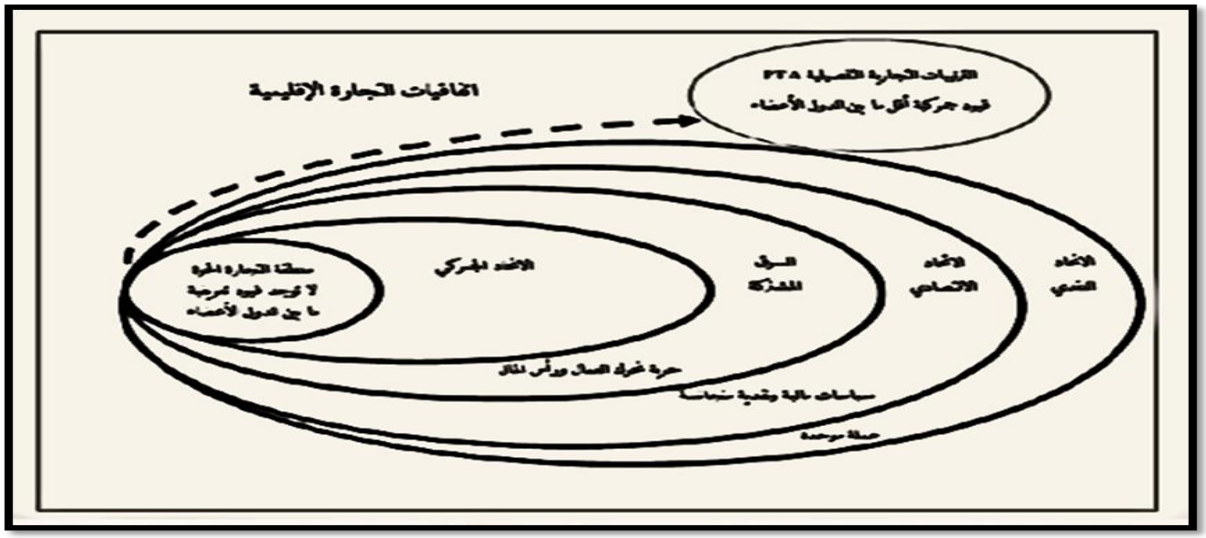

-دوافع الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية : [ix]

- إن هدف أي دولة من الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي هو الاستفادة من المزايا الجمركية التي سوف تمنحها الدول الأخرى الأعضاء في هذا التكتل الصادرات تلك الدولة ؛
- تحسين معدل التبادل التجاري: إن الحصول على مزايا جمركية يؤدي إلى تشجيع الواردات السلعية بين الدول الأعضاء، و سيؤدي إلى خفض الواردات من الدول غير الأعضاء، هذه الزيادة في الواردات يؤثر سلبا على معدل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ؛
- إن الهدف من الانضمام إلى تكتل اقتصادي إقليمي هو زيادة الإنتاج و بالتالي زيادة الكفاءة الإنتاجية و كذلك المنافسة ؛
- إن اتساع حجم السوق و زيادة الإنتاج و كذلك المنافسة يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج هذا ما يؤدي إلى تشجع الاستثمارات الوطنية نتيجة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم ؛
- هذا بالإضافة إلى العديد من الدوافع السياسية و غيرها.

ثانيا: مراحل التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي.

1- منطقة التجارة الحرة :

شرعت دول مجلس التعاون منذ بداية إنشاء المجلس في مايو 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء "منطقة التجارة الحرة لدول المجلس" عن طريق إبرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981 ، وتضمنت الأحكام الرئيسة لمنطقة التجارة الحرة لدول المجلس. وتميزت منطقة التجارة الحرة بشكل رئيسي بإعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة ، إضافة لما يلي[x] :

*السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من وإلى دول المجلس دونما حاجة إلى وكيل محلي أو اتخاذ أية إجراءات سوى شهادة المنشأ ومنافست التصدير.

*في حالة استيفاء رسوم جمركية أو تأمين على أي بضاعة ذات منشأ وطني بسبب الشك في صحة منشأها ، يعاد هذا التأمين أو الرسوم الجمركية لصاحب البضاعة بعد التأكد من وطنيتها.

*العمل بنظام التخليص الفـــوري لإنهـــاء الإجراءات الجمركية للبضائع التي يصطحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

*إعداد بيانات الصادر للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.

*تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون."

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983 ، واستمرت نحو عشرين عاماً إلى نهاية عام 2002 حين حـــل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس . وخـــلال فترة منطقـــة التجارة الحـــرة (1983 ــ 2002م) ارتفع حجـــم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار في عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار في عام 2002م .

2- الاتحاد الجمركي :

شكل قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير 2003 نقلة نوعية في العمل الاقتصادي المشترك نظراً إلى أن الاتحاد الجمركي يقوم بشكل أساسي على توحيد التعريفة الجمركية وإزالة معوقات التبادل التجاري وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير ومعاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة. وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس ، إلا أنه يعتبر اتحاداً متقدماً من الناحيـــة القانونيـــة حيث تم الاتفاق مسبقاً على أهـــم عناصره ، إذ تنص المادة الأولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس التي تم التوقيع عليها في قمة مســـقط في ديسمبر 2001 على المبادئ الرئيسة التالية للاتحاد الجمركي لدول المجلس[xi]:

أ . تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

ب . أنظمة وإجراءات جمركية موحدة.

ج . نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

د . انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية.

هـ . معاملة السلع المنتجة في أيٍّ من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.

– تأثير لاتحاد الجمركي على حجم التجارة البينية .

لقد ارتفع إجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 10 مليار دولار في عام 1993م إلى 15 مليار دولار عام 2002م ، وبمعدل نمو سنوي قدره 6% . أما بعد قيام الاتحاد الجمركي في الأول من يناير من عام 2003م ، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل نمو سنوي بلغ 24% خلال الفترة من 2003م ـــــ 2013م[xii]. كما يوضحه الشكل رقم 01 .

الشكل رقم 01 : إجمالـــي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات– واردات) مليون دولار

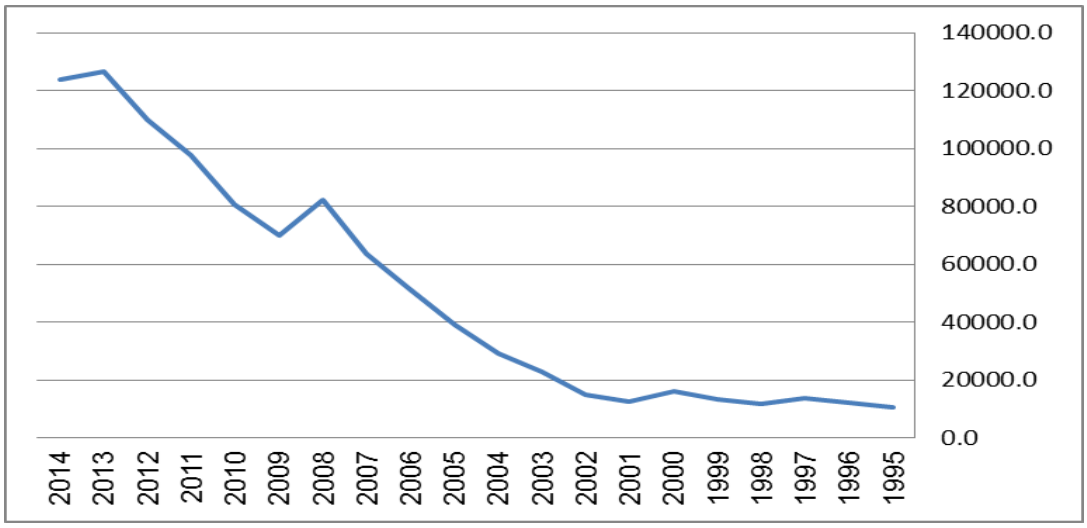

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات http://www.gcc-sg.org

3– السوق الخليجية المشتركة .

يعود تعبير ومفهوم السوق الخليجية المشتركة الى الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس ، التي تم اقرارها في قمة مسقط في ديسمبر200 م، تتضمن المادة رقم 03 اهم نص في الاتفاقية الاقتصادية ، لعام 2001 ، بشان السوق الخليجية المشتركة ، حيث توضح المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه السوق المشتركة ومجالاتها الاساسية ،وان كانت هناك اشارات كثيرة اخرى في الاتفاقية الاقتصادية لمجالات اخرى للسوق المشتركة ، وتوضح ديباجة الاتفاقية ونص المادة 03 التوجه الجديد للتكامل الاقتصادي في دول المجلس الذي يقوم على مبدا المواطنة الاقتصادية ، حيث تنص هذه المادة على مبدا المساواة الكاملة في المعاملة لجميع مواطني دول المجلس ،وذلك عن طريق ضمان مبدا معاملة مواطني دول المجلس المقيمين في أي من الدول الاعضاء نفس معاملة مواطنيها دون تفريق او تمييز في كافة المجالات الاقتصادية [xiii] . وتشمل على المجالات على سبيل المثال ما يلي:

1.3 تنقل واقامة المواطنين .

تعكس حركة تنقل مواطني دول المجلس في جانب منها ترسخ الواقع الاقتصادي الجديد الذي يمثله مجلس التعاون، حيث تتزايد المصالح الاقتصادية بين مواطني الدول الاعضاء نتيجة قرارات وسياسات اتخذتها دول المجلس ،ويلعب تنقل الافراد دورا يغذي الترابط الاقتصادي والسوق الخليجية المشتركة ، وهو في الوقت ذات نتيجة طبيعية لذلك الترابط المتزايد ، وللسوق المشتركة التي اصبحت مكونا رئيسا في الواقع الخليجي المعاش . يتمتع مواطنوا دول مجلس التعاون بالمساواة في المعاملة من حيث الاقامة والتنقل بين الدول الاعضاء ، والذي يتم بالبطاقة الذكية ،وقد حضي تسهيل تنقل المواطنين بين الدول الاعضاء باهتمام دول المجلس نظرا لارتباطه المباشر والوثيق بمصالح المواطنين ،وبتعزيز الترابط الاجتماعي بينهم ، كما انه احد المتطلبات الاساسية لتحقيق السوق الخليجية المشتركة .

الجدول رقم 02 : عدد الافراد من مواطني دول المجلس الذين تم دخولهم للدول الاعضاء الاخرى (الوحدة ، مليون)

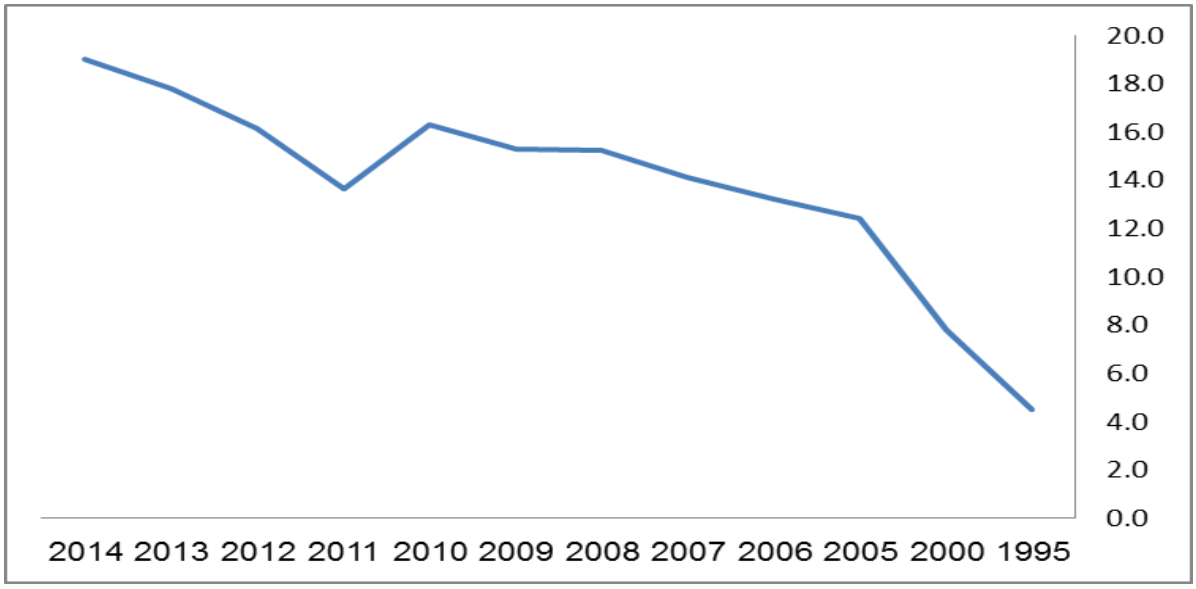

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات http://www.gcc-sg.org

2.3 المواصفات القياسية الخليجية .

نصت الاتفاقية لعام 2001 على تبني دول المجلس التعاون موصفات ومقاييس موحدة لجميع السلع ، في دورته الثالة والعشرين التي عقدت في الدوحة خلال شهر ديسمبر 2002 ، قرر المجلس الاعلى انشاء هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتهدف الهيئة إلى اعداد واعتماد ونشر الموصفات القياسية الخليجية الموحدة للسلع والمنتجات ، بما يسهم في تطوير قطاعتها الانتاجية والخدمية وتنمية التجارة بينها ، وحماية المستهلك والبيئة والصحة العامة ، وتشجيع الصناعات والمنتجات الزراعية الخليجية ،ويحقق دعم الاقتصاد الخليجي والمحافظة على مكتسبات دول المجلس ،وتساهم في تقلل العوائق الفنية للتجارة ، انسجاما مع اهداف الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة .ويوضح الشكل التالي عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس من 2006 إلى 2014 .

الشكل رقم 03 : عدد المواصفات القياسية الخليجية المعتمدة في دول المجلس من 2006 إلى 2014 .

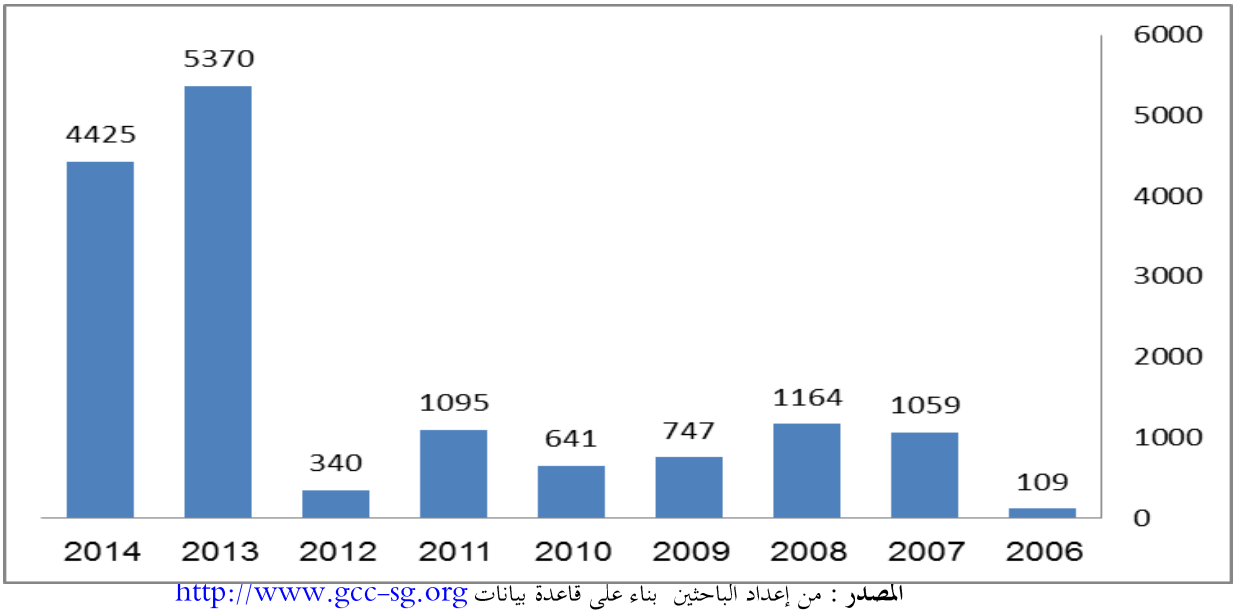

المصدر : من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات http://www.gcc-sg.org

4- الاتحاد النقدي الخليجي .

حظي مشروع الاتحاد النقدي واصدار العملة الموحدة باهتمام كبير لدى دول مجلس التعاون ، حيث كانت موافقة المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الثانية والعشرين (مسقط ، 31 ديسمبر 2001) ، على البرنامج الزمني للاتحاد النقدي بمثابة الانطلاقة الحقيقية لمشروع الاتحاد النقدي ، فقد عملت دول المجلس خلال الفترة من عام 2002 وحتى عام 2010 ، على استكمال خطوات التكامل الاقتصادي وصولا للاتحاد النقدي الذي توج باقامة المجلس النقدي في 30 مارس 2010 .

-البعد الإستراتيجي للاتحاد النقدي .

يتمثل الهدف الأسمى للإتحاد النقدي في تحقيق أعلى درجات التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون والوصول إلى المواطنة الخليجية . ونظراً لكون الـــدول الأعضاء تجسد مفهوم الاقتصادات الناشئة فإنها تملك قدرة حقيقة لتحقيق قفزات تنموية كبيرة إذا ما قورنت بالاقتصادات الناضجة.

يمثل الإتحاد النقدي مشروعاً استراتيجياً ، وبالتالي فإن قياس مكاسبه أو تكاليفه يجب أن يأتي ضمن المنظور الاستراتيجي . وتتجسد أبرز المكاسب الإستراتيجية في ما يلي:

- من المتوقع أن يشكل الإتحاد النقدي نقلة نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسساتية متميزة ، مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية؛
- إن هذا المشروع سيعزز مفهوم الإخاء السياسي والاقتصادي القائم بين دول مجلس التعاون؛
- سيعزز هذا المشروع الحضور الإقليمي والدولي لمجلس التعاون ككيان يمثل لاعبين رئيسين في الاقتصاد العالمي؛
- إن العملة الموحدة ستشكل في مرحلة لاحقة عملة دولية رئيسة ، تساهم في تعزيز تنافسية اقتصادات الدول الأعضاء ، وتكون عاملاً مساعداً في تحقيق التنويع الاقتصادي.

ثالثا : الوحدة التكاملية الخليجة في ظل التغيرات الاقليمية .

بدأت أزمة قطر في 23/ماي/2017 بعد التسريبات التي بثت عند اختراق موقع وكالة الأنباء القطرية المتعلقة بأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تأزمت بعد اتهام صحيفة واشنطون بوست الإمارات العربية المتحدة أنها وراء جريمة القرصنة الإلكترونية فقامت على إثرها السعودية وعديد من الدول بمقاطعة وحصار قطر، ورغم المحاولات الحثيثة لحل الأزمة وتخفيف حدة التوتر الحاصل من قبل جهود دولة الكويت وخارجية فرنسا بقيادة وزيرها لودريان ومساعي تركيا وبريطانيا إلا أن الدول المحاصرة تؤكد استمرار قرار المقاطعة إلى حين عدول قطر عن سياساتها في دعم الجماعات الإرهابية والاستجابة لمطالبها وهي مصر السعودية والإمارات والبحرين.

جاءت الأزمة الخليجية لتعصف بآخر نموذج عربي للوحدة كان من المتوقع أن يتسم بالديمومة والاستمرار، أو على الأقل استمرارية التعاون والتنسيق، بدلاً من الوحدة، ولكن تأثير الأزمة الأخيرة يتعدى كل ما هو واضح أمامنا؛ ليضرب أمن دول المجلس كافة، ويعرضها لمخاطر سوف تنفجر عاجلاً أم آجلاً، فمن الآن فصاعداً دول الخليج لن تنظر إلى بعضها البعض على أنها دول حليفة بل إن النظرة ستكون من منظور بعض الدول، مثل قطر على أنهم أضحوا جيراناً يشكلون خطراً على وجودها، وفي تبعات متصلة لهذه الأزمة جاء التأثير على مشاريع التكامل الأخرى لدول المجلس، ومن المرجح أن سياسات المجلس ستتحول من أمن جماعي لدولها كافة إلى أمن انعزالي لكل دولة منفردة عن الأخرى.

إن وجود مجلس التعاون الخليجي في إقليم مضطرب كهذا ما هو إلا زيادة تُضاف إلى الأعباء المثقلة لدى دول المجلس، فرغم كل الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بحوزتها، فإنها تواجه صعوبات تُثقل كاهلها فى منطقة محفوفة بالمخاطر، وسنقوم بطرح أهم وأبرز التحديات التي يواجهها المجلس وهي كالتالي[xiv]:

-الطموح النووي الإيراني ؛
-عدم استقرار العملية السياسية في العراق ؛
-الحرب الأهلية المستمرة في سوريا ؛
-قضية الإرهاب ؛
-الأوضاع في اليمن .

كان لأزمة قطر العديد من الآثار نذكر منها[xv]:

- اتجاه قطر بعد عزلها خليجيا إلى تعزيز العلاقات التعاونية التركية وقبول المساعدة من تركيا وايران؛
- التأثير على عدم استقرار المنطقة وإعطاء الفرصة للصراعات الإقليمية ؛
- التأثيرات الاقتصادية خاصة على السوق الخليجية المشتركة ؛
- التأثير على المكاسب المشتركة وسياسات التعاون ؛
- التأثير على استقرار مجلس التعاون الخليجي .

إن مجلس التعاون الخليجي قد مثل فرصة تاريخية للدول الأعضاء لتشكيل تكتل يُحسب له حساب على الصعيد العالمي، نظرا لما يمثله هذا الكيان الاقليمي من ثقل اقتصادي نتيجة إمكاناته المالية الهائلة، ودوره المحوري في أسواق الطاقة العالمية. كما تحّولت منطقة التعاون الخليجي إلى فضاء اقتصادي ينعم بالرخاء واالستقرار، ومالذ آمن في منطقة تعج بالصراعات. لكن الأزمة الخليجية الحالية التي تترافق مع حروب إقليمية دموية، خصوصا تلك المستعرة في اليمن وسوريا، قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة[xvi].

الخاتمة :

لقد انتقل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي إلى مرحلة أكثر تقدما بعد أن اقرت دول المجلس في الدوحة في نهاية عام 2007 ، إعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبار من جانفي 2008 ،وتم توجيه جميع السلطات المتخصة في دول الأعضاء باستكمال اصدار الوائح التنفذية والتشريعات اللازمة لمتطلبات قيام تلك السوق . وتركزت جهود استكمال السوق الخليجية المشتركة في مرحلتها المتقدمة على إزالة العديد من القيود المفروضة على التجارة البينية الخليجية ، وحركة عوامل الانتاج ، وقد تجسد ذلك في العديد من التطورات الايجابية ، مثل الارتفاع الملحوظ في أرقام التجارة الخليجية البينية ، وتعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من دول الاعضاء ،...إلخ

ويتبين لنا مما تقدم ان السوق الخليجية المشتركة حققت انجازات ونجاحات كبيرة في تعزيز التكامل بين دول اعضائها ،رغم ما حققته اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج العربية إلا انها تواجه ضعوطات وصعوبات وتحديات راهنة تضعف من موقفها وسبل سيرها نحو تحقيق وتفعيل الآفاق ،واهم التحديات الأزمة الخليجية الحالية التي تترافق مع حروب إقليمية ، خصوصا تلك المستعرة في اليمن وسوريا، قد أسهمت في الإضرار بسمعة منطقة الخليج بشكل كبير. وفي حال استمرار الأزمة لمدة طويلة، من المؤكد أن تتزايد المخاطر الاقتصادية على دول المنطقة ، لذلك وجب على دول مجلس التعاون أهمية التمسك بمسيرة مجلس التعاون، وتعزيز العمل الجماعي وحشد الطاقات المشتركة لمواجهة جميع التحديات، وتحصين دول المجلس ضد تداعياتها .

المراجع :

i بيلا بلاسا ، نظرية التكامل الاقتصادي ، ترجمة راشد البراوي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1964 ، ص 10.

ii فؤدا أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة ، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية ، 2004 ،ص : 07.

iii سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، " التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم " ، الجزء الثاني ، الدار المصرية البنانية ، القاهرة ، 2005 ، ص 27 .

iv حسين عمر ، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق ، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1998، ص: 29.

v رويده البراهيم ، تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على دول مجلس التعاون الخليجي ، مرسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1419 ه ، ص :20 .

vi قصري محمد عادل ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الاوربي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2009 ، ص : 24 .

vii بكري كامل. التكامل الاقتصادي، الإسكندرية: المكتبة العربية الحديث للطباعة والنشر،1984، ,ص28

viii محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي : دراسة نظرية وتطبيقية ، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، 2000، ص144.

ix محمد ابراهيم محمود أحمد الشافعي، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و اتفاقية التجارة العالمية: أي خيار للدول النامية؟، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، ص: 09-11.

x مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، المسيرة والإنجاز[على الخط] ، ط2 ،الرياض : الأمانة العامة، 2007،

متاح على :http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish.htm < >، ص57.

[xi] مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة، إجراءات وخطوات تطبيق الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي[على الخط]، الرياض : الأمانة العامة، 2003، متاح على :http://library.gcc-sg.org/Arabic/Books/ArabicPublish08.htm < >، ص04.

[xii] http://www.gcc-sg.org

[xiii] عبد العزيز حمد العويشق ، السوق الخليجية المشتركة من الحلم الى الواقع ، مجلة التعاون ، العدد 66 ، الامانة العامة لمجلس التعاون ، ديسمبر 2008 ، ص : 16 .

[xiv] عبدالرحمن محمد الحديدي ، تأثير الأزمة الخليجية على مفهوم الأمن الجماعي لدول الخليج العربي ، http://www.huffpostarabi.com .

[xv] سامية بن يحي ، تداعيات أزمة قطر على الأمن الجماعي في منطقة الخليج ، مركز أبحاث كاتيخون ، http://katehon.com .

[xvi] ناصر التميمي ،الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون ، مركز الجزيرة للدراسات ، http://studies.aljazeera.net